

إدارة البحوث الاقتصادية
+965 2259 5500
econ@nbk.com

مخاطر اوميكرون وتباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد الصيني يهددان زخم تعافي الاقتصاد العالمي

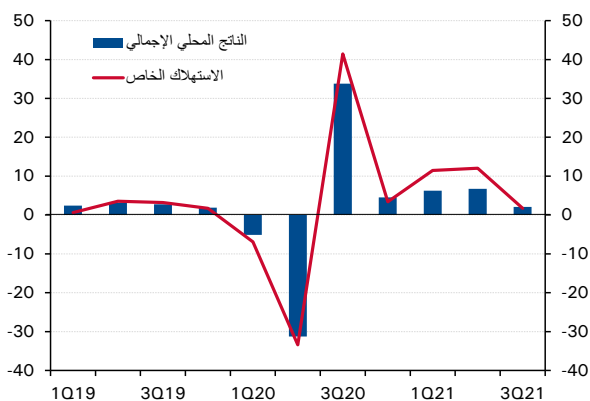
أبرز النقاط

- القيود المفروضة في أوروبا وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، إضافة إلى المخاوف المتعلقة بسلسلة اوميكرون المتحورة تهدد زخم مكاسب الاقتصاد العالمي وتؤثر سلباً على أسواق الأسهم وأسعار النفط.
- تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكي إلى ٢,١% في الربع الثالث من ٢٠٢١، وتوقعات بتسارع النمو في الربع الرابع وسط إشارات تدل على قوة انتعاش سوق العمل.
- ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوياته في ٣٩ عاماً إلى ٦,٨%، قد يسرع في إعلان الاحتياطي الفيدرالي عن تخفيض وتيرة برنامج التيسير الكمي في ديسمبر.
- إعادة فرض القيود يهدد بإبطاء وتيرة نمو اقتصاد منطقة اليورو إلى أقل من ١%، على أساس ربع سنوي، في الربع الرابع. ومع ارتفاع معدل التضخم إلى ٤,٩%، يبدو أن تراجع البنك المركزي الأوروبي عن اعتراضه على رفع أسعار الفائدة مبكراً قد يكون ممكناً.

بورده)، إذ تراجعت قراءته إلى ١٠٩,٥ في نوفمبر الماضي فيما يعد أدنى مستوياته المسجلة منذ فبراير ٢٠٢١، وكان ارتفاع معدل التضخم هو السبب الرئيسي في ذلك. وعلى الرغم من الزيادة الضعيفة نسبياً التي شهدتها الوظائف غير الزراعية في نوفمبر (٢١٠ ألف وظيفة)، إلا أن سوق العمل شهد انتعاشاً قوياً، إذ انخفض معدل البطالة إلى ٤,٢% في نوفمبر بينما ارتفع معدل المشاركة في القوى العاملة إلى ٦١,٨%، وكلاهما يعتبر في أفضل المستويات منذ تفشي الجائحة. إضافة لذلك، استمرت مطالبات البطالة الأسبوعية الجديدة في الهبوط لتصل إلى ٢٠٨ ألف مطالبة جديدة في المتوسط للقراءتين الماصيتين، وهو الأمر الذي يتماشى مع المستوى الذي سُجل قبل تأثير الجائحة مباشرة في الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٤%، على أساس سنوي، في الربع الأخير من العام.

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة

(%، على أساس سنوي)



المصدر: Haver

ظهرت مجموعة من المخاوف التي تهدد بالتأثير سلباً على زخم تعافي الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، منها اكتشاف سلسلة اوميكرون المتحورة وتشديد التدابير الاحترازية المرتبطة بالجائحة في كافة أنحاء أوروبا وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني. وإثر ذلك، تراجعت مؤشرات أسواق الأسهم الرئيسية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان بنسبة تراوحت ما بين ٣-٥% في نوفمبر، وذلك على الرغم من بقاء معدل النمو منذ بداية العام مرتفعاً بشكل ملحوظ. وفي الوقت نفسه، ارتفعت المخاوف بشأن زيادة معدلات التضخم على خلفية الطلب القوي والسياسات التيسيرية واختناقات العرض (خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا). وبالنسبة لمعظم البنوك المركزية الرئيسية، أصبح التضخم هو الهاجس الرئيسي، ويبدو أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على وجه الخصوص مستعد لتسريع وتيرة برنامج تشديد سياسته النقدية على الفور. هذا ما لم يتحقق أسوأ المخاوف الأخيرة بشأن سلسلة اوميكرون (وتأثيرها المحتمل على النشاط الاقتصادي). كما انخفضت أسعار النفط بشكل حاد في أواخر نوفمبر من ٨٠ دولاراً إلى أقل من ٧٠ دولاراً بشكل مؤقت، وإن كانت تعافت جزئياً منذ ذلك الحين. واتجهت الأوبك وحلفائها للتمسك بجدول زيادة الإنتاج على الرغم من توقعات بوقف الزيادات مؤقتاً نظراً لمخاطر ضعف الطلب العالمي على النفط.

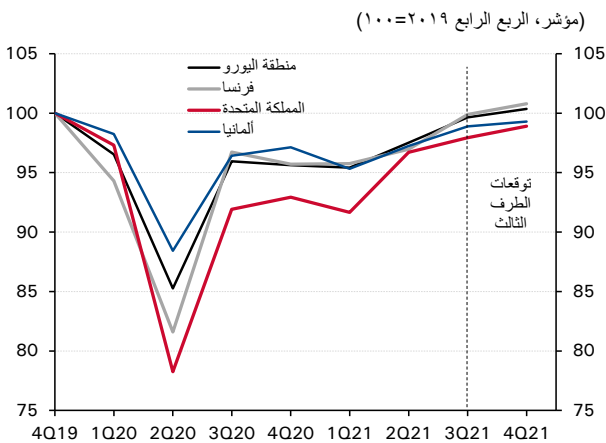
الفيدرالي قد يقدم على تسريع وتيرة الخفض التدريجي رغم الرياح المعاكسة

تباطأت وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكي بشكل حاد في الربع الثالث من العام، وذلك في ظل استمرار أزمة سلاسل التوريد وانتشار سلسلة دلنا المتحورة. إذ بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام ٢,١% على أساس ربع سنوي، مخالفاً للتوقعات وأقل على نحو ملحوظ من النمو المسجل في الربع الثاني من العام بواقع ٦,٧% (الرسم البياني ١). واستمر ضعف أداء ثقة المستهلك (وفقاً لمقياس مؤشر كوفمانس

المقرر أن تؤدي إلى تباطؤ وتيرة التعافي الاقتصادي في الربع الرابع من عام ٢٠٢١ وربما في السنوات اللاحقة أيضاً. وشمل ذلك فرض قيود أكثر صرامة على الأشخاص غير الملقحين في ألمانيا وإغلاق كامل أشد قسوة في النمسا. وقد تكون التداعيات الاقتصادية لهذه الموجة أقل حدة من تلك المرتبطة بالأحداث السابقة، لعدة أسباب منها أن التطعيمات قللت من مخاطر العدوى التي تسبب مرضاً شديداً، كما أصبحت الشركات والأفراد أكثر تكيفاً مع القيود من ذي قبل. إلا أن الحكومات تبدو مستعدة لاعتماد نهج احترازي فيما يتعلق بسياسات الصحة العامة ومع وجود بعض الأنظمة الصحية التي تتعرض بالفعل لضغط شديد، يمكن معها تشديد القيود، إذا تبين أن متغير اوميكرون أكثر عدوى مقارنة بسلاسل الفيروس السابقة.

وحتى تاريخه، كانت المؤشرات على أي تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي محدودة، إذ بقي أداء مؤشر مديري المشتريات المركب في منطقة اليورو قوياً بوصوله إلى ٥٥,٤ في نوفمبر مقابل ٥٤,٢ في أكتوبر. إلا أن انخفاض مؤشر ثقة الأعمال الذي كشف عنه المسح يشير إلى أن التحسن قد يكون قصير الأجل، إذ تتوقع الشركات زيادة الاضطرابات المرتبطة بالجائحة - مما قد يؤدي إلى تفاقم أزمة سلاسل التوريد. وعلى نحو مماثل، واصل معدل البطالة تراجعها ليصل إلى ٧,٣% في أكتوبر (مقابل مستويات الذروة التي بلغها أثناء الجائحة بنسبة ٨,٦% العام الماضي)، إلا أنه من المرجح أن تعكس قراءته تراجع الظروف الاقتصادية بفارق زمني بعد وقوعها. وبصفة عامة وبعد أن ارتفع النمو الاقتصادي في منطقة اليورو إلى ٢,٢-٢,١% على أساس ربع سنوي في كل من الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠٢٢، من المقرر الآن أن يتباطأ إلى حوالي ٠,٧% في الربع الرابع، مع تجاوز الإنتاج فقط مستويات ما قبل الجائحة (الرسم البياني ٣)، كما أنه ما يزال بعيداً عن مساره قبل الجائحة. وتشير النظرة المستقبلية إلى وصول معدل النمو في عام ٢٠٢٢ نحو ٤% مقابل ٥,١% هذا العام.

الرسم البياني ٣: الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو

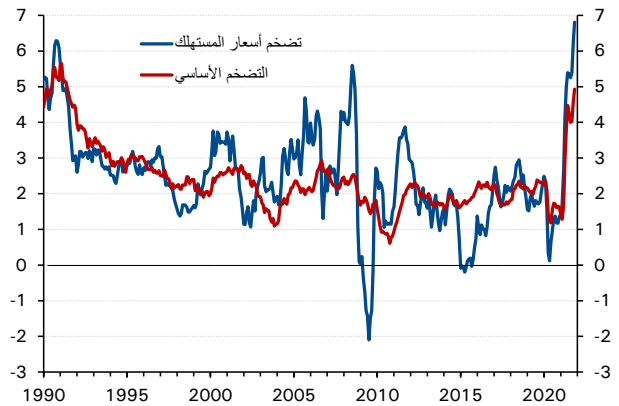


وعلى الرغم من أن التضخم في منطقة اليورو لا يزال أقل من نظيره في الولايات المتحدة إلا أنه وصل في نوفمبر إلى أعلى مستوياته منذ تكوين الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٩ بنسبة ٤,٩% على أساس سنوي، وارتفع التضخم الأساسي إلى ٢,٦%. وعلى الرغم من بعض الخلافات بين المسؤولين، إلا أن البنك المركزي الأوروبي تمسك بشكل عام بنبرة

وفي الوقت الذي بدأ فيه الاحتياطي الفيدرالي في تقليص مشتريات الأصول في نوفمبر بمعدل ١٥ مليار دولار شهرياً، من الممكن أن يصدر قرار تسريع وتيرة الخفض التدريجي في وقت مبكر قد لا يتعدى موعد اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في ١٥ ديسمبر. ويعتبر أقرب السيناريوهات المحتملة هو مضاعفة قيمة المبلغ الذي يتم خفضه تدريجياً إلى ٣٠ مليار دولار شهرياً وإنهاء عمليات الشراء بحلول مارس ٢٠٢٢. وسيفتح هذا الأمر المجال أمام بدء رفع أسعار الفائدة بعد ذلك، مع إمكانية رفعها مرتين إلى ثلاث مرات في عام ٢٠٢٢. ويعزى ذلك في الغالب إلى تسارع وتيرة نمو أسعار المستهلك بالإضافة إلى اتساع نطاقها، مع اعتبار ارتفاع معدل التضخم أهم مقياس يسيطر على الخطاب الاقتصادي والسياسي في الولايات المتحدة. وقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة كبيرة وصلت إلى ٦,٨% على أساس سنوي في نوفمبر، بينما ارتفع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي (مقياس التضخم المفضل لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي) بنسبة ٤,١% في أكتوبر، وكلاهما وصل الآن إلى أعلى مستوياته المسجلة في عدة سنوات (الرسم البياني ٢).

الرسم البياني ٢: تضخم أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة

(%، على أساس سنوي)



وفي ذات الوقت، أقر الكونجرس أخيراً مشروع قانون البنية التحتية بقيمة تريليون دولار، ليتيح بذلك المجال أمام توجيه الأموال لمجموعة واسعة من المجالات بما في ذلك الطرق والجسور، والسكك الحديدية، والموانئ والمطارات والمياه والطاقة. إضافة لذلك، أقر مجلس النواب الأمريكي قانون الرئيس بايدن لشبكة السلامة الاجتماعية والمناخ (قانون إعادة البناء بشكل أفضل) بقيمة إجمالية قدرها ١,٧ تريليون دولار، أي أقل من نصف المستوى المستهدف في الأساس بقيمة ٣,٥ تريليون دولار. إلا أنه من المرجح أن يقوم مجلس الشيوخ بتعديل هذا القانون في ضوء المعارضة الشديدة من الجمهوريين وخلافات الأعضاء الديمقراطيين فيما بينهم. كما أقر الكونجرس مشروع قانون تمويل قصير الأجل في اللحظة الأخيرة والذي سيبقي الحكومة تعمل حتى ١٨ فبراير. وأخيراً، أقر الكونجرس تشريعاً يتيح رفع سقف الدين العام، مما سيسمح بتمويل الحكومة حتى موعد انتخابات التجديد النصفى للكونجرس في نوفمبر ٢٠٢٢.

نفسي كوفيد-١٩ يثير مخاوف تباطؤ نمو الاقتصادي الأوروبي

أدت زيادة حالات الإصابة بفيروس كوفيد-١٩ في كافة أنحاء أوروبا خلال شهري أكتوبر ونوفمبر - حتى في بعض الدول التي ترتفع فيها معدلات التطعيم - إلى البدء في تطبيق مجموعة جديدة من القيود التي من

المزيد من الضغوط نتيجة لذلك. إلا أنه بعد ركود استمر على مدى ثلاثة أشهر، ارتفع إنتاج المصانع في أكتوبر بنسبة ١,١% على أساس شهري مع ارتفاع إنتاج السيارات ومعدات المصانع - وهو اتجاه يتوقع المصنعون استمراره خلال الأشهر المقبلة. وفي نوفمبر، شهدت مؤشرات مديري المشتريات لقطاعي الصناعة والخدمات أداء أكثر استقراراً وحافظت على وضعها في منطقة التوسع بوصول قراءة المؤشرين إلى ٥٤,٥ و ٥٣,٠، على التوالي. وبالنسبة لقطاع الخدمات، تعتبر هذه أسرع وتيرة نمو يشهدها المؤشر خلال ٢٧ شهراً، مما يعطي إشارات إيجابية فيما يتعلق بتعافي الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام ٢٠٢١.

تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد الصيني في الربع الثالث في ظل نقص امدادات الطاقة

تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى ٤,٩% في الربع الثالث من عام ٢٠٢١ عن المعدلات القياسية التي تم تسجيلها في وقت سابق من العام (الرسم البياني ٤). وكان التراجع ملحوظاً في هذا الربع بسبب النقص في موارد الطاقة، مما أثر على الشركات والقطاع الصناعي، هذا إلى جانب تباطؤ السوق العقاري، متسبباً إلى حد كبير في تخلف عملاق العقارات إيفرجراند عن الوفاء بالتزاماته، فضلاً عن عمليات الإغلاق المتكررة المفروضة على المدن في كافة أنحاء البلاد في ظل استمرار محاولات الصين للقضاء بالكامل على الجائحة. وتفاقت أزمة الطاقة بسبب القيود الحكومية المفروضة على انبعاثات الكربون واستخدام الفحم، والتي أدت إلى جانب تزايد أسعار السلع بصفة عامة إلى ارتفاع مؤشر تضخم أسعار المنتجين في أكتوبر بأسرع وتيرة يشهدها منذ عام ١٩٩٥ (+١٣,٥% على أساس سنوي). وكان معدل تضخم المستهلكين أقل بكثير - إذ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة ١,٥% فقط مقارنة بمستويات العام الماضي - مما يشير إلى أن الشركات قد تحملت حتى الآن العبء الأكبر من زيادة تكاليف المواد الخام والمدخلات الصناعية.

كما ظهرت في الأسابيع الأخيرة بعض الدلائل التي تشير إلى أن البيئة الاقتصادية قد بدأت تشهد المزيد من الاستقرار، إذ نما النشاط الصناعي بنسبة ٣,٥% على أساس سنوي في نوفمبر بعد عدة أشهر من الاضطرابات الناجمة عن نقص إمدادات الطاقة، في حين ارتفع مؤشر مديري المشتريات الصناعي الرسمي متخطياً حاجز ٥٠ بعد انكماشه في سبتمبر وأكتوبر. إلا أن سوق العقار ما يزال تحت الضغوط، إذ تتطلع الحكومة إلى تقليل اعتمادها على هذا القطاع وإعادة ترتيب أولويات الاستثمار في مجالات أخرى مثل الصناعات المعتمدة على التقنيات العالية. وتم استحداث بعض الضوابط المشددة على الإقراض الموجه للمشاريع الإسكانية مما أدى إلى تراجع معدلات نمو المباني السكنية الجديدة والقائمة في أكتوبر بنسبة ٠,٤% على أساس شهري ليصل معدل التراجع إلى ٣,٤% و ٢,٧% على أساس سنوي على التوالي. كما أن هناك العديد من التساؤلات حول مصير شركات التطوير العقاري، إيفر جراندي فانتازيا وسينيك، التي تخلفت عن سداد سداداتها مستحقة الدفع. وفي إطار محاولات البنك المركزي لتعزيز النمو الاقتصادي، قام في ديسمبر بالإعلان عن خفض متطلبات نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك للمرة الثانية هذا العام بمقدار ٥٠ نقطة أساس. وقد تساهم تلك الخطوة في تحرير ١,٢ تريليون يوان (١٨٨ مليار دولار) من السيولة طويلة الأجل.

تيسيره نسبياً (مقارنة بالاحتياطي الفيدرالي) بشأن التضخم الذي يتوقع أن يتراجع العام المقبل وقد تعزز المخاوف الأخيرة المتعلقة بالنمو هذا الرأي. وعلى الرغم من ذلك، فمن المرجح أن تتم مراجعة توقعات التضخم الخاصة بالبنك ورفعها في اجتماعه المقرر عقده في ١٦ ديسمبر، مما قد يعدل من توجهاته نحو رفع أسعار الفائدة مبكراً، إلا أن أسعار الفائدة قد تبقى كما هي دون تغيير (سعر الإيداع الرئيسي عند مستوى ٠,٥%). كما يتطلب الأمر أيضاً الإعلان عن خطواته التالية بشأن شراء الأصول، إذ من المقرر أن تنتهي صلاحية حزمة برنامج طوارئ شراء السندات الحالية بقيمة ١,٨٥ تريليون يورو في مارس المقبل ومن المحتمل أن يتم استبدالها بمخطط جديد. وهناك حالة كبيرة من عدم اليقين، لكن الحالة الأساسية ستكون خطة تسمح بتقليص المشتريات إلى الصفر بحلول نهاية عام ٢٠٢٢ مع توافر بعض المرونة لتغيير الجدول الزمني إذا انحرفت الظروف الاقتصادية عن مسارها.

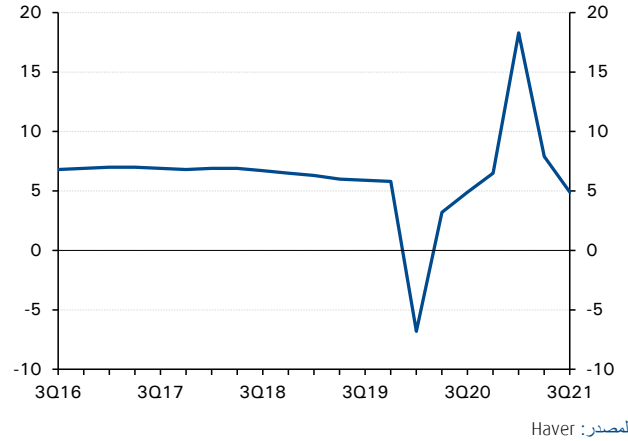
وفي المملكة المتحدة، فاجأ بنك إنجلترا الأسواق بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في نوفمبر الماضي مقابل التوقعات بزيادة قدرها ١٥ نقطة أساس (من ٠,١% إلى ٠,٢٥%). وقد يتم رفعها الآن في اجتماع ١٦ ديسمبر بدلاً من ذلك، إلا أن المخاوف بشأن أوميكرون تجعل اتخاذ تلك الخطوة غير مؤكد. وبصرف النظر عن إمكانية رفع سعر الفائدة، سيبني البنك المركزي أيضاً برنامج التيسير الكمي هذا الشهر وليس من المتوقع تمديده، حتى لو زادت الضغوط الناجمة عن الجائحة بشكل معتدل. كما قفز معدل التضخم في المملكة المتحدة إلى أعلى مستوياته المسجلة في ١٠ سنوات بوصله إلى ٤,٢% على أساس سنوي في نوفمبر مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة والوقود ومن المتوقع أن يصل إلى ذروته عند مستوى ٦% في أبريل المقبل. ويسير التعافي الاقتصادي بوتيرة مناسبة (يتوقع تسجيل نمواً بنسبة ١,٠% على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من عام ٢٠٢١ مقابل ١,٣% في الربع الثالث من العام) على الرغم من تأخره قليلاً عن الاقتصادات في منطقة اليورو من حيث تعافيه بالكامل. ومع بدء انتشار سلالة أوميكرون المتحورة في المملكة المتحدة، أعلنت الحكومة في ديسمبر الحالي عن قيود إضافية قد تؤثر سلباً على أنشطة الأعمال في الربع الأول من عام ٢٠٢٢، وتتضمن هذه القيود الحجر المنزلي للزوار الدوليين، جواز سفر اللقاح في الأماكن العامة وقواعد إرشادية للعمل من المنزل.

انكماش الاقتصاد الياباني في الربع الثالث من ٢٠٢١

انكمش الاقتصاد الياباني بمعدل سنوي أكثر من المتوقع بلغت نسبته ٣,٦% في الربع الثالث من العام (-٠,٩% على أساس ربع سنوي). وكان الانخفاض، الذي أعقب مكاسب بنسبة ٢,٠% (معدلة) في الربع الثاني من عام ٢٠٢١، ناتجاً عن مزيج من العوامل التي شملت اضطرابات سلاسل التوريد وحالة الطوارئ التي تم تمديدها خلال هذا الربع لاحتواء عودة ظهور الفيروس. وكان الاستثمار الثابت (-٨,٢%) والاستهلاك الخاص (-٥,١%) القطاعين الأكثر تضرراً بصفة خاصة. وحاول النمو الاقتصادي جاهداً الانطلاق في مسار التعافي في ظل نقشي الجائحة، مما دفع صانعي السياسات للحفاظ على دعم مالي ونقدي واسع النطاق، بما في ذلك حزمة تحفيز جديدة قياسية بقيمة ٥٦ تريليون يوان (٤٩٠ مليار دولار) كشف عنها رئيس الوزراء فوميو كيشيدا في منتصف نوفمبر. ولذلك اتخذت اليابان اتجاهاً مخالفاً للتوجهات العالمية فيما يتعلق بسحب تدابير الدعم المتعلقة بالجائحة، وقد تشهد أوضاعها المالية العامة

الرسم البياني ٤: الناتج المحلي الإجمالي للصين

(%، على أساس سنوي)



المصدر: Haver

استمرار تعافي الاقتصاد الهندي في الربع الثالث رغم تراجع النمو

شهد الناتج المحلي الإجمالي للهند نمواً بنسبة ٨,٤% على أساس سنوي في الربع الثالث من ٢٠٢١ (الربع الثاني من السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢) بتراجع هامشي بالمقارنة مع النمو الاستثنائي البالغ ٢٠% الذي سجله في الربع الثاني فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تلاشي تأثير قاعدة الأساس المنخفضة للمستويات السابقة. وقطاعياً، كان نمو الربع الثالث من العام مدعوماً بالاستهلاك الخاص (٨,٦%) والصادرات (١٩,٦%) والإنفاق الحكومي (٨,٧%) والاستثمار (١١%). كما تحسنت أنشطة الأعمال والمعنويات أيضاً بفضل تحسن الظروف المتعلقة بالجائحة في ظل انخفاض عدد الإصابات اليومية الجديدة إلى مستويات ما قبل الموجة الثانية التي بلغت ٢٦ ألف حالة بنهاية سبتمبر الماضي مقابل مستويات الذروة التي قاربت نحو ٤٠٠ ألف حالة في مايو (انخفضت بشكل أكبر منذ ذلك الحين إلى ٨ آلاف حالة فقط). من جهة أخرى، تشير أحدث البيانات إلى استمرار مسار التعافي، إذ وصلت قراءة مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي إلى أعلى مستوياتها المسجلة في عشرة أشهر عند ٥٧,٦ في نوفمبر (٥٥,٩ في أكتوبر) في ظل تزايد معدلات الإنتاج والطلب. وعلى نحو مشابه، انتعش نشاط قطاع الخدمات في الأشهر الأخيرة، إذ سجل مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات نمواً قوياً وصل إلى ٥٨,١ في نوفمبر، بما في ذلك ثاني أسرع معدل نمو في فئة الناتج الفرعية التي يتم تسجيلها منذ أكثر من عشر سنوات.

إلا أنه من ضمن العوامل التي تعزز تزايد القلق، استمرار حالة عدم اليقين الناجمة عن الجائحة وارتفاع أسعار المدخلات (ارتفع مؤشر أسعار الجملة بنسبة ١٢,٥% على أساس سنوي في أكتوبر) نتيجة للقيود المستمرة على سلاسل التوريد العالمية وارتفاع تكاليف المواد الخام. وعلى الرغم من تحمل المنتجين لارتفاع أسعار المدخلات في الوقت الحالي إلى حد كبير، إلا أنه يمكن تمريرها إلى المستهلكين (بلغ معدل التضخم ٤,٥% في أكتوبر) مما قد يؤدي إلى إعاقة الطلب وبالتالي النمو الاقتصادي. وقد أبقى البنك الاحتياطي الهندي أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير في اجتماعه الذي انعقد في ديسمبر الحالي وذلك في ظل بقاء مستويات التضخم ضمن المستويات المستهدفة. إلا أنه قد يرفع أسعار الفائدة إعادة الشراء خلال السنة المالية المقبلة في حال استمرار الضغوط التضخمية. وباستثناء هذه المخاطر، يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي

الإجمالي للهند بنسبة ٩,٥% في السنة المالية الحالية وبنسبة ٨,٥% في السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

تراجع أسعار النفط وأوبك وحلفائها تبقى على جدول زيادة الامدادات

بعد تخطي سعر مزيج خام برنت أكثر من ٨٠ دولاراً للبرميل على مدار عدة أسابيع، تراجعت الأسعار مجدداً في أواخر نوفمبر مع تفشي سلالة اوميكرون المتحورة وإمكانية تسريع الاحتياطي الفيدرالي لبرنامج شراء الأصول. وعادة ما تعتبر السياسة النقدية المتشددة من الأمور التي تؤثر سلباً على السلع. وانخفض السعر المرجعي لخام برنت بنسبة ١٦,٤% في نوفمبر لينتهي تداولات الشهر عند مستوى ٧٠,٦ دولاراً للبرميل، فيما يعد أسوأ أداء شهري يسجله منذ مارس ٢٠٢٠. كما ساهمت تحركات الدول الكبرى المستهلكة للنفط لتنسيق جهودها لتحرير احتياطياتها النفطية الاستراتيجية (لخفض أسعار الوقود المحلي) في التأثير سلباً على المعنويات خلال الشهر. ومن المقرر أن يتم تحرير حوالي ٨٥ مليون برميل من النفط الخام بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٢. وفي منتصف ديسمبر الحالي، تعافت أسعار النفط جزئياً لتصل إلى ٧٥ دولار للبرميل.

وعقدت الأوبك وحلفائها اجتماعها الوزاري بتاريخ ٢ ديسمبر وسط تكهنات بأنها ستفاعل مع قرار الافراج عن احتياطي البترول الاستراتيجي وظهور سلالة اوميكرون المتحورة من خلال وقف سياسة زيادة الامدادات المخطط تطبيقها في شهر يناير مؤقتاً أو حتى عكسها. وواصلت الأوبك وحلفائها باستمرار تأكيد أن الطلب على النفط ما يزال هشاً في الوقت الذي يستمر فيه انتشار الفيروس، وأن توازن سوق النفط سيتأرجح نحو تسجيل فائض كبير في الربع الأول من عام ٢٠٢٢، مما قد يؤثر سلباً على الأسعار. وفي نهاية الامر، اتجه وزراء الأوبك للإبقاء على زيادة الإمدادات بمعدل شهري قدره ٤٠٠ ألف برميل يومياً، لكنهم منحوا أنفسهم أيضاً خيار تعديل مستوى الإنتاج سريعاً في حالة ضعف الطلب على النفط. إلا أن الزيادة الفعلية في العرض قد تكون أقل من المستوى المستهدف بسبب انقطاع الإمدادات والقيود المفروضة على الطاقة الإنتاجية لبعض الأعضاء.

ومع اقتراب عام ٢٠٢١ من نهايته، أحدث متغير اوميكرون المزيد من التقلبات في سوق النفط، إلا أنه من السابق لأوانه قياس تأثير ذلك على الطلب على النفط. وفيما يتعلق بالإمدادات، فإن المفاوضات المتعلقة ببرنامج إيران النووي قد تؤجل الإطار الزمني لعودة انتاجها من النفط، مما يبسط الأمور قليلاً بالنسبة للأوبك وحلفائها ويمكنها من التركيز على تعديل العرض بما يتناسب مع الأحداث التي تؤثر على الطلب.

Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353